# كلمة رئيس التحرير

## رمضان يلدرم

كانت تركيا في شهر آب/ أغسطس 2014 على موعد مع أهم استحقاق انتخابي منذ نشأة الدولة التركية الحديثة سنة 1923 على يد مصطفى كمال أتاتورك، إذ تم -وللمرة الأولى- انتخاب رئيس الدولة من خلال الاقتراع والانتخاب المباشرين لا من خلال أي طرق أخرى، كتلك التي اعتادها الشعب التركي في عقوده الماضية. وقد أفرزت هذه الانتخابات عن وصول رجب طيب أردوغان رئيس حزب العدالة والتنمية السابق إلى رئاسة الدولة في تجربة هي الأقوى والأجدر، إذ من المتوقع أن تؤسس لمرحلة جديدة بصياغة مرتقبه لشكل النظام الرئاسي في البلاد منذ عقود، وهذا سيضفي على المرحلة المقبلة شكلًا مغايرًا وروحًا وثابة لتضع تركيا في أنضج مراحلها، وفي الوقت ذاته تدفع نحو مزيد من المسؤولية على عاتق الرئيس أردوغان... وهو ما سنتناوله في ملف قادم من خلال عدد جديد من المجلة بحول الله.

من أنقرة إلى بنغازي... نضع بين أيديكم عددًا جديدًا من مجلة (رؤية تركية) يتناول الحالة الليبية في أدق وأصعب تصوراتها البنيوية والأيدلوجية، وما آلت إليه بعد ثورة الـ17 من فبراير 2011 م -أو ما تعرف بالثورة الخضراء- التي أطاحت بحكم العقيد معمر القذافي، والتي أنهت فترة مظلمة من تاريخ الشعب الليبي الذي لا تزال مخلفاته قائمة حتى اللحظة في مشهد متعثر للثورة جراء حالة التجريف السياسية والفكرية والثقافية والمعارفية الشاملة التي قام بها في المشهد الليبي على مدار أربعة عقود كاملة، ولا يزال الشعب الليبي يبحث عن استكمال ثورته، ووقف محاولات ردته عنها، وهو الموضوع الذي يتناوله طائفة من الباحثين والمختصين بالشأن الليبي في بانوراما فكرية وسياسية واقتصادية شاملة ومتنوعة يضمها هذا العدد.

قد يتساءل بعض المتابعين: لماذا تناول الحالة الليبية في هذا التوقيت...؟ ولعل خير إجابة عن هذا السؤال هو (أن المشهد الليبي) يُعَدّ بمثابة آخر قلاع الربيع العربي المحاصرة، والتي إن سلمت فقد يكون هناك أمل كبير في استقراره بعد الموجات الخريفية التي ضربت شطآنه، لذلك كان من الضروري سبر أغواره، والوقوف على أهم التحولات التي شهده -ولا يزال- منذ ثورته الخضراء، ومعرفة مكامن قوته وضعفه، والسبيل نحو الوقوف أمام هذا التعثر، والدفع بقاطرة الإصلاح نحو الأمام، ومن ثم تحقيق تقديم وصفة علاج ناجعة للخروج من الأزمة القائمة.

ففي بحث (ليبيا: أزمة مايو- يونيو 2014 ومستقبل الديمقراطية) يحاول الكاتب الأكاديمي المصري خيري عمر أن يقترب من مخاضات المرحلة الانتقالية الثانية وأزماتها المتلاحقة التي تسببت في عدم الاستقرار السياسي والأمني حتى اللحظة وتبعاتها الاقتصادية بطبيعة الحال. كما تناول الأزمة السياسية التي اندلعت في منتصف مايو 2014 على أنها امتداد لسلسلة من الأزمات التي ألمت بالمرحلة الانتقالية.

في موازاة ذلك، حرص الباحث محمد الزواوي على لملمة ملامح المشهد بزاوية أخرى من خلال تفكيكه؛ لوضع صورة تكاملية حول التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية، والتي

عرفها الزواوي الباحث في العلاقات الدولية بأنها "أزمة متعددة الطبقات، ومتعدية لنطاقها الجغرافي المحدود في الإقليم".

أمّا الصراعات القبلية مع الميليشيات المسلحة وقادة جيش النظام السابق وقبائله فيجدها الباحث قد رسمت مشهدًا مأساويًّا، أضحى الشعب الليبي يئِنُّ من تركيبة هذا الصراع الذي بات معقدًا إلى درجة كبيرة.

من الناحية الجغرافية وصف الزواوي المشهد الليبي القائم بـ"الدولة المفكّكة"؛ لاشتماله على ثلاثة أقاليم، بالتوازي مع بروز النفط كأحد محفزات عدم الاستقرار.

ويخلص الباحث إلى نتيجة مفادها أن الأزمة الليبية أزمة متعدية لنطاقها إلى دول الجوار، وعلى رأسها مصر والجزائر ودول شمال المتوسط الأوروبية. وهي الجدلية التي نحاول تسليط الضوء عليها.

وحاولت (رؤية تركية) في هذا العدد محاولة جادة أن تتأمّل موقع تركيا في الملف الليبي، من خلال تقديم إجابات عن عدة أسئلة مهمّة للمراقب العربي، وللمتسائل أيضًا عن الدور التركي وماهيته تجاه الأزمة الليبية منذ الثورة وحتى اليوم. وقد تمثّلت هذه المحاولة الجادّة في الجهد المشكور الذي قام به الباحث محمود سمير الرنتيسي في دراسته المهمّة: (السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا 2011-2014)، من خلال محطات رئيسة ووقائع بعينها في مضمار العلاقات الثنائية بين البلدين ابتداء من فبراير 2011 حتى عام 2014، مع محاولة جادّة لاستشراف مستقبل العلاقات بين الدولتين.

ومن تركيا ينتقل العدد الجديد إلى دول الجوار الليبي، وتحديدًا مصر التي ربما تكون البلد الأكثر مشاركة لأزمات ليبيا الداخلية نتيجة القواسم الجغرافية والسياسية والدينية المشتركة بينهما، وحجم الارتباط القبلي والعشائري على الحدود الليبية المصرية. من هذا المنطلق أبحر بنا الكاتب محمد محسن أبو النور من شطآن مصر إلى نظيراتها الليبية في أمواج متلاطمة عبّر عنها بـ(العلاقات المصرية-الليبية 2011 ـ 2014: صراع الحدود والأمن والسياسة).

يرسم أبو النور تصورًا عامًّا حول تلك العلاقات إذ يذكر أن السمة الغالبة على العلاقات المصرية-الليبية هي الصراع حول الحدود والأمن والسياسة.

بيد أن الإخفاق الحقيقي كان في تحقيق شراكة كاملة وارتباط إستراتيجي بين البلدين حتى عد هذا الإخفاق العلامة البارزة في مسار العلاقات بين البلدين تاريخيًّا، وينسحب ذلك على الفترة منذ تأسيس دولة ليبيا بعد الاستقلال عام 1951م، مع استثناءات محدودة شهدتها المرحلتان الأولى والأخيرة من حكم القذافي حسب ما ذكر الباحث.

في المقابل أعدت الباحثة ريم أبو حسين بحثًا مفصّلًا عن التحول الديمقراطي في الداخل الليبي، ورصدت الواقع بكل تفاصيله، والتحديات التي تحول بين تحقيق ما يربو إليه الشعب الليبي التواق إلى تغيير مساره المتعثر الحالي.

وتسعى الباحثة من خلال الورقة التي أعدّتها استعراض مسار عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، وذلك بطرح تساؤلين رئيسين: أولهما: هل تم اتخاذ إجراءات تحول ديموقراطي وفقًا للمتعارف عليه في عمليات التحول الديمقراطي أم لا؟ وثانيهما: ما مدى قدرة مسار التحول الديمقراطي على التعامل مع التحديات المختلفة التي تواجه بناء دولة ديمقراطية حديثة وفقًا للنموذج المعرفي الغربي؟ وهو ما يجعل الموضوع شائقًا ويدفع نحو إثارة الانتباه لدى القارئ اليقظ.

وكان لابد من (ترومتر) الاستقرار السياسي لقياس مدى تقدم الدولة أو تأخرها، وهو (الاقتصاد)، من هنا جاء التقرير الموثق بالإحصائيات والبيانات والدراسات الجادة حول الاقتصاد الليبي للباحث أحمد طاهر في ورقته المعنونة بـ(الاقتصاد الليبي... قراءة في التحديات ورؤية للمستقبل).

يحاول الباحث إيجاد إجابات دقيقة لعدة أسئلة، منها: ما هي أوضاع الاقتصاد الليبي بعد مرور ما يزيد على ثلاثة أعوام من الثورة؟ وهل يملك الاقتصاد الليبي مقومات نهوضه؟ وإذا كان ذلك صحيحًا فما هي التحديات والمعوقات التي تحول دون ذلك؟ وما هي الإستراتيجيات المقترحة والآليات المناسبة لمواجهة هذه المعوقات؟ وأيهما أسبق: استكمال مراحل التحول الديمقراطي أم بناء الاقتصاد أم أنهما يسيران جنبًا إلى جنب؟ لذلك ندع القارئ المدقّق ليطلع على هذه الإجابات، ومن ثم تتكون لديه صورة تكاملية وشاملة عن الاقتصاد الليبي بعد مضيّ ثلاثة أعوام ونيف على الثورة.

أمّا قصة اللواء المتقاعد خليفة حفتر المثيرة للجدل فيحاول الباحث عصام عبد الشافي أن يقدمها في مبحثه المعنون بـ(التحولات السياسية في ليبيا: الأطراف والاحتمالات المستقبلية)، وفق إطار تلك الأطراف، مقدمًا للقارئ مواقف هذا الرجل، وما يمثله من دلالات ظهوره في المشهد الداخلي، وشبكة علاقاته الخارجية التي أهلته إلى أن يكون له دور محوري في الداخل الليبي.

الإسلام السياسي في ليبيا ظل لعقود طويلة محور تهميش، وكانت الدراسات عنه نادرة أو شبه منعدمة، لذلك كانت المحاولة الجادة من الباحث محمود طرشوبي برسم تصور كامل لأهم هذه التيارات والقوى التي تنتمي لأروقة الإسلام السياسي والجهادي، وذلك من خلال جهد مشكور يضاف للكاتب الذي حاول تقديم أول تصور شامل لشكل الحالة الإسلامية بشقيها الدعوي والسياسي، فضلًا عن الجهادي، وبذلك تعدّ هذه الدراسة من أبرز الدراسات التي تناولت التيارات الإسلامية في ليبيا المعاصرة.

فيما يحاول الكاتب مصطفى زهران وضع يده على تصور آخر من خلال زاوية مختلفة في المشهد الديني في ليبيا الذي اشتهر بتصوّفه الطُّرقية والمنهجية من خلال دراسته التي تعد باكورة الأعمال التي تتناول الحالة السلفية هناك.

وأخيرًا موضوعان اخترناهما بعناية لنختم بهما المقالات والدراسات، لهما من الأهمية ما يدفعنا نحو طرحهما في هذا التوقيت على الرغم من كتابتهما منذ وقت ليس بالقريب، أولهما: (تحد جديد لتركيا: الحرب الأهلية في سوريا) لنورشين أتاش أوغلوغونا، وثانيهما: (أتراك أوروبا في التصور الأوروبي المعاصر) لريموند تاراس... وهما رغم تباينهما يمثلان إضافة مهمّة لمعلوماتكم ومعارفكم، بالتعرف أكثر على المشهد السياسي التركي من الداخل والخارج.

وختامًا يسعدنا أن ندعكم وقراءة بحوث هذا العدد ودراساته التي تتناول موضوعات مهمّة في منطقتنا، ولاسيما الأوضاع في ليبيا...